أصحاب المزارع هجروا بساتينهم بسببها

ألغام أبي الخصيب والزبير تحصد ما يقرب من ٤٥٠٠ ضحية حتى الآن

□ البصرة/ ريسان الفهد

قال عضو مجلس النواب منصور الكنعان إن "مسؤولية إزالة الألغام تقع على عاتق الحكومة المركزية خصوصاً وإن معظم مواردها تأتي من البصرة، لما تمتلكه من النفط والموانئ والثقل الاقتصادي الكبير".

وبين الكنعان في تصريح لـ"المدى"، أن "مشكلة الألغام باتت من المشاكل المستعصية في المحافظة حيث لم تعالج بشكل جذري بالرغم من مخاطرها الإنسانية والاقتصادية والبيئية في المحافظة".

وكشف عن أن "البرلمان لا يمكن ان يعالج هذه المشكلة في ظل التجاذبات السياسية التي يشهدها في كل مشروع تتم مناقشته". داعياً إلى عقد مؤتمر خاص بالألغام لمناقشة "جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع وإيجاد الحلول المناسبة للتخلص بشكل نهائي من آثار الحروب".

وطالب "بتخصيص ميزانية إضافية مقابل ما تصدره المحافظة من النفط والغاز واستغلال تلك الأموال في تنفيذ حملة واسعة لإزالة المخلفات الحربية والقضاء على الملوحة وإعادة الحياة إلى الأراضي المنكوبة".

وأشار إلى أن "الحكومة المحلية في المحافظة من شأنها التفكير جديا في معالجة لمشكلة بالتنسيق مع الشركات المتخصصة، خصوصا إن المحافظة لديها الإمكانات الكافية من مشروع البترو دولار لتنفيذ هكذا مشاريع مهمة في المحافظة".

من جانبه ذكر رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني في تصريح لـ "المدى"، "اقترحنا تشكيل لجنة لمعالجة اثار الحروب في البصرة، وهدفها إزالة الألغام والمخلفات الحربية الأخرى في مناطق الفاو والسيبة وأبي الخصيب وشط العرب".

وأضاف البزوني ان "هذه المناطق هي ذاتها التي تضررت جراء المد الملحي وجاء الوقت لإنصافها من خلال تقديم التعويض المجزي لأصحاب الأراضي المتضررة".

ودعا "الجهات المعنية بإجراء مسح كلي للألغام في الأقضية المجاورة للشريط الحدودي مع الجارة ايران".

الى ذلك ذكرت عضو مجلس البصرة عواطف نعمة في تصريح لـ "المدى"، " اذا كانت المعالجات لحد الان غير مجدية وغير فعالة فأننا نطالب بوضع علامات تحذيرية في مناطق الالغام لتوضيح خطرها وتجنبها من قبل المواطنين الذي تعرضوا للموت والعوق بسبب انفجار الالغام عليهم او تسييج المناطق الملغومة".

فيما اعلن مدير الزراعة في المحافظة عامر سلمان في تصريح لـ"المدى" عن "وجود مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي توقف العمل بها او تصحرت بسبب وجود الالغام وخصوصا في مناطق الفاو وابو الخصيب وشط العرب".

قائممقام قضاء الفاو وليد الشريفي اكد هو أيضا أن " أراضي الفاو تكاد تكون المتضرر الاكبر في هذا المجال كونها كانت مسرحا للعمليات ابان الحرب العراقية الايرانية في عقد الثمانينات ثم اللسان الملحي الذي قضى على كل شيء صالح للزراعة".

واضاف الشريفي في تصريح لـ "المدى" "نعول على الشركات التي ستنفذ مشروع ميناء الفاو وقبله كاسر الامواج لمعالجة مساحات واسعة من الالغام".

من جانبها اعلنت منظمة ازالة الالغام في الجنوب عن ان "البصرة تعد من اكبر مزارع حقول الالغام في البلاد، حيث ينتشر فيها ما يقارب ثلث مجموع الالغام المزروعة في العراق".

واكد اياد كنعان في تصريح لـ "المدى"، أن" بعضها أودى بحياة وإصابة ما يقارب الـ٤٥٠٠ مواطن في منطقتي أبي الخصيب والزبير لوحدهما".

ووصف تقرير لمديرية الدفاع المدني في المحافظة أن كثافة الألغام واتساع حقولها يحتاج إلى شركات متخصصة تعمل لسنوات طويلة كي تستطيع تنظيف قاطع البصرة.

وأشار التقرير إلى أن أجهزة الدفاع المدني مستمرة برفع وإبطال مفعول الألغام والقذائف غير المنفلقة، التي يتم الإخبار عنها من قبل الأهالي، وإن التعامل مع الألغام يتطلب مهارة عالية ودقة وتحسبا، ورغم ذلك انفجرت أعداد منها أثناء عمليات رفعها، ما أدى الى استشهاد العديد من رجال الدفاع المدني.

التيار الديمقراطي يبدأ بحملة تواقيع لمساندة الحريات الشخصية

□ بغداد/ رنا الغزال

يقود التيار الديمقراطي العراقي في المملكة المتحدة، حملة جمع تواقيع تحت شعار "لا للاعتداء على الحريات الشخصية والعامة"، مطالبين بمساندة وتأييد ابناء الشعب من الفئات كافة، عن طريق التوقيع على مذكرة أعدت بهذا الخصوص ونشرت على الانترنت.

وقد جاء في المذكرة عدة نقاط تلخصت، "بمطالبة الحكومة بإيقاف وإلغاء إجراءات التدخل في الشؤون الشخصية للأفراد، ومحاسبة المسؤولين عن إصدار الأوامر الرسمية لتنفيذ تلك الإجراءات، مع التأكيد على أن لدى العراقيين كامل الحق بممارسة حقوقهم الدستورية في فتح النوادي للمهنيين إلى جانب النوادي الليلية الترفيهية، ولهم الحق في المقاومة وعدم الانصياع لأعمال القسر والترهيب اللاقانونية واللاأخلاقية التي بدأتها مؤخراً قوات خاصة من عساكر السلطة ضد المواطنين المرتادين لتلك النوادي، وأخيرا مطالبة مجلس النواب بسن قوانين رادعة لتجريم الاعتداءات الشخصية على المواطنين بأي صفة كانت".

وصرحت لجنة التنسيق في التيار في بيان على الانترنت تلقت "المدى برس" نسخة منه أن "التيار ينادي عن طريق هذه المذكرة أبناء الشعب العراقي من الاتجاهات والانتماءات كافة، من الذين يطمحون إلى العيش الكريم في دولة مدنية تكفل لهم حقوقهم كاملة، إلى الوقوف صفاً واحداً بوجه التجاوزات، على حقوق الفرد التي ضمنها الدستور، وكفلتها المواثيق الدولية بضمنها وثيقة حقوق الإنسان"، يذكر أن التيار جمع لحد الآن أكثر من ١٥٠٠ توقيع.

بعد أن وصفهم بـ"أزلام النظام السابق"

فلاحو واسط يحتجّون للمطالبة بإقالة أحد أعضاء مجلس المحافظة

□ واسط/ المدى

تظاهر العشرات من فلاحي محافظة واسط، الأحد، احتجاجا على تصريحات عضو مجلس المحافظة غضنفر البطيخ التي وصفهم فيها بـ"أزلام النظام السابق"، مطالبين بإقالته او تقديم الاعتذار لهم، فيما تعهد نائب رئيس مجلس المحافظة بمناقشة مطالبهم خلال جلسة المجلس المقبلة. وقال المتظاهر سعد شهيب في حديث للصحافة تابعته "المدى"، إن "العشرات من فلاحي ناحية الدبوني، ٥٥ كم شمال الكوت، نظموا، اليوم، تظاهرة سلمية أمام مبنى مجلس المحافظة مطالبين المجلس بتقديم الاعتذار لهم بسبب قيام عضو المجلس غضنفر البطيخ بالتهجّم عليهم من خلال وسائل الإعلام ووصفهم بالمأجورين وأزلام النظام السابق". وأضاف شهيب أن "الفلاحين خرجوا بالتظاهرة بالرغم من عدم حصولهم على الموافقات الأمنية"، مبينا أن "المتظاهرين طالبوا مجلس المحافظة بإقالة البطيخ في حال عدم اعتذاره".

وتابع شهيب أن "وزارة الزراعة تحاول سحب الأراضي التي نزرعها منذ عشرات السنين بغية توزيعها مرة أخرى بين مزارعين آخرين"، مشيرا إلى أن "الفلاحين في محافظة واسط ضحية لمؤامرة يقودها بعض المتنفذين". من جانبه أكد متظاهر آخر يدعى رحيم برهان أن "أكثر من ٦٠٠ فلاح يباشرون منذ عشرات السنين بزراعة مزرعة الدبوني شمال الكوت البالغة مساحتها ٥٥ ألف دونم بالاتفاق مع المستثمر الرئيس لهذه الأرض والذي يمتلك عقدا مع وزارة الزراعة"، متهما "متنفذين في المحافظة بالعمل على سحب الأرض وتوزيعها بين أقاربهم بحجج مختلفة". من جهته تعهد نائب رئيس مجلس المحافظة مهدي الموسوي بـ"مناقشة مطالبهم خلال جلسة المجلس المقبلة".

وكان أمين سر مجلس محافظة واسط غضنفر البطيخ قال خلال، شهر تموز الماضي، إن مزرعة الدبوني التي بحوزة أزلام النظام السابق تبلغ مساحتها ٥٥ ألف دونم من الأراضي المستصلحة، سيتم توزيعها بين ١٢٥٠ فلاحا بواقع ٤٠ دونما لكل فلاح من أهالي المنطقة ضمن الضوابط التي أعدتها وزارة الزراعة، مبينا أن هذه التجربة نجحت في ناحية الشحيمية بعد توزيع الأراضي بين فلاحيها بواقع ٤٠ دونما لكل فلاح.

وهدد أمين عام الكتلة البيضاء النائب عن محافظة واسط جمال البطيخ، (منتصف تموز الماضي)، باللجوء إلى المحكمة الاتحادية ضد قاض في محكمة الرصافة لإصداره قرارا سمح باستغلال ممتلكات لأعوان النظام السابق في واسط، مؤكدة أن القاضي تجاهل قرارات وزارية، وقرار لهيئة المساءلة والعدالة. وأعلنت محافظة واسط، في شهر تموز الماضي، عن تشكيل لجنة تضم ممثلين عن المحافظة ومجلسها ودائرتي الزراعة والموارد المائية أطلق عليها اسم لجنة إعادة توزيع الأراضي المستغلة من قبل أزلام النظام السابق، لإعادة توزيع الأراضي بواقع ٤٠ دونماً لكل فلاح. وتمتلك محافظة واسط ومركزها مدينة تكريت، ١٨٠ كم جنوب شرق بغداد، مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في مناطق تاج الدين والعزيزية والشحيمية والدبوني والدجيلة جميعها بحوزة عدد من المستثمرين وفق عقود مبرمة مع وزارة الزراعة.

وزارة التخطيط

اعـــادة إعـلان للمرة الثانية مناقصة رقم (٤) لسنة٢٠١٢
(تجهيز سيارات بيك اب لوحدات التخطيط)

تعلن وزارة التخطيط - قسم العقود عن اعادة مناقصة تجهيز سيارات بيك آب لوحدات التخطيط حسب التعليمات والشروط الفنية المطلوبة والمرافقة لمستندات المناقصة (تعليمات الى مقدمي العطاءات) ضمن تخصيصات المتابعة لعام ٢٠١٢. فعلى الراغبين بالاشتراك من الشركات والمكاتب المتخصصة مراجعة مقر وزارة التخطيط- الطابق الثاني- قسم العقود الكائن في كرادة مريم- قرب جسر الجمهورية مستصحبين معهم المستمسكات التالية (هوية الأحوال المدنية، هوية الشركة أو المكتب، تخويل أو وكالة) لغرض الحصول على وثائق المناقصة وتقديم العطاءات لقاء مبلغ قدره (١٠٠،٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد وتقديم العطاءات داخل ظرف مغلق ومختوم مسجل عليه اسم ورقة المناقصة، عنوان الشركة الكامل أو البريد الالكتروني لها مع تثبيت عدد أوراق العطاء والتوقيع عليها كافة متضمناً العرض الفني والتجاري وسيتم اهمال أي عطاء غير مستوفي لأي شرط من الشروط المبينة تفاصيلها في ادناه، علماً ان الوزارة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وان آخر موعد لتقديم العطاءات هو يوم الخميس المصادف ٢٠١٢/١٠/٤ الساعة الثانية عشر ظهراً ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الاعلان.

الشروط والوثائق المطلوبة:

١- وصل قبض المستندات.
٢- الوثائق التأسيسية للشركة مصدقة من مسجل الشركات أو اجازة المكتب.
٣- براءة ذمة من مقدمي العطاءات صادرة من الهيئة العامة للضرائب.
٤- تقديم التأمينات الاولية والبالغة ١٪ من قيمة العطاء، على ان تقدم بصك مصدق أو كفالة مصرفية صادرة من مصرف عراقي مجاز وباسم الشركة أو صاحب المكتب.
٥- تقديم الأعمال المماثلة ان وجدت مؤيداً من جهات التعاقد المعنية ولا تقبل الكتب الصادرة من القطاع الخاص.
٦- الالتزام بالتعليمات المرافقة ضمن مستندات المناقصة.
٧- يكون موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة على استفسارات الراغبين بالمشاركة هو تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس المصادف ٢٠١٢/٩/٢٧ في مقر الوزارة.
٨- موعد غلق المناقصة هو لغاية الساعة ١٢ ظهراً من يوم الخميس المصادف ٢٠١٢/١٠/٤ ويمكن للشركات المشاركة الحضور لفتح العطاءات. ولأية استفسارات أو معلومات تتم المراسلة على عنوان البريد الالكتروني لقسم العقود. Contracts.dep@mop.gov.iq

وزارة التخطيط

قسم العقود